

دور التعليم الجامع في تحقيق المساواة بين الطلاب

في المدارس الثانوية المصرية: رؤية تحليلية

ياسمين أحمد محمود حسن

باحثة دكتوراه بالإدارة التربوية وسياسات التعليم

كلية التربية – جامعة الإسكندرية (مصر)،

Ed21g.152YasmineAhmed@alexu.edu.eg

The role of inclusive education in achieving equality among students in Egyptian secondary schools: Analytical vision

تاريخ الاستلام: 2024/12/26 تاريخ القبول: 2025/02/18 تاريخ النشر: 2025/03/25

ملخص: يهدف هذا البحث إلى تحليل دور التعليم الجامع في تحقيق المساواة بين الطلاب في المدارس الثانوية المصرية، من خلال دراسة نظرية وتحليلية تسلط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجه تطبيق هذا النهج. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتقييم مدى تأثير التعليم الجامع على تحقيق العدالة والإنصاف بين الطلاب، مع التركيز على التحديات المتعلقة بالموارد، والتدريب، والبنية التحتية. شملت العينة مجموعة من الوثائق الرسمية، والدراسات السابقة، والتقارير الصادرة عن وزارة التربية والتعليم المصرية. كشفت النتائج عن أهمية التعليم الجامع كأداة فعالة لتقليل الفجوات التعليمية بين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم، وتحسين التكامل الاجتماعي داخل المدارس. ومع ذلك، أبرزت الدراسة تحديات تتعلق بنقص التمويل، وضعف الوعي المجتمعي، وغياب البرامج التدريبية المتخصصة للمعلمين. أوصى البحث بضرورة تطوير سياسات تعليمية شاملة، وتحسين البنية التحتية المدرسية، وزيادة التوعية بأهمية التعليم الجامع لضمان تطبيقه بنجاح وتحقيق أهدافه.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامع، المساواة التعليمية، العدالة التربوية، السياسات التعليمية، المدارس الثانوية.

Abstract: This research aims to analyze the role of inclusive education in achieving equality among students in Egyptian secondary schools, through a theoretical and analytical study that highlights the opportunities and challenges facing the application of this approach. The researcher used the descriptive analytical approach to evaluate the extent to which inclusive education affects achieving justice and equity among students, with a focus on challenges related to resources, training, and infrastructure. The sample included a set of official documents, previous studies, and reports issued by the Egyptian Ministry of Education. The results revealed the importance of inclusive education as an effective tool to reduce educational gaps between students with and without special needs, and to improve social integration within schools. However, the study highlighted challenges related to lack of funding, weak community awareness, and the absence of specialized training programs for teachers. The research recommended the need to develop comprehensive educational policies, improve school infrastructure, and increase awareness of the importance of inclusive education to ensure its successful implementation and achieve its goals.

Keywords: inclusive education, educational equity, educational justice, educational policies, secondary Schools.

1. الإطار العام للبحث

1.1 مقدمة

يشير التعليم الجامع إلى نهج تربوي يهدف إلى دمج جميع الطلاب، بغض النظر عن اختلافاتهم الفردية، في بيئة تعليمية موحدة تلبى حاجاتهم المتنوعة. ويشمل هذا

النهج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلاب الموهوبين، والطلاب من خلفيات اجتماعية، واقتصادية متنوعة، مع التركيز على ضمان توفير فرصًا متكافئة للجميع. كما يتميز التعليم الجامع بالمرونة في المناهج، وأساليب التدريس، وطرق التقييم؛ مما يتيح لكل طالب الاستفادة القصوى من العملية التعليمية.

وفي السياقات التعليمية، يبرز التعليم الجامع كوسيلة لتحقيق المساواة، والعدالة الاجتماعية، حيث يستهدف إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة الطلاب الكاملة في التعليم. كما يعزز هذا النهج القيم الإنسانية؛ مثل: التسامح، والاحترام، والتعاون؛ مما يساعد على خلق بيئة تعليمية شاملة تدعم التماسك الاجتماعي، وتمنح كل طالب فرصة لتحقيق إمكاناته الكاملة. وفي المدارس الثانوية المصرية، يمثل التعليم الجامع خطوةً ضرورية لمعالجة الفجوات القائمة في النظام التعليمي، خاصة تلك المتعلقة بدمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وضمان عدالة توزيع الموارد، والفرص التعليمية (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، 2016، ص ص. 26-27).

2.1 إشكالية البحث

يُعتبر التعليم الجامع نهجًا تعليميًا حديثًا يسعى إلى تحقيق المساواة بين الطلاب؛ من خلال دمجهم في بيئة تعليمية موحدة تتسم بالمرونة، والشمولية. ومع ذلك، تواجه المدارس الثانوية المصرية تحدياتٍ متزايدة في تحقيق هذا الهدف؛ مما يعكس الحاجة إلى دراسة معمقة لدور التعليم الجامع في معالجة هذه التحديات، وتحقيق العدالة التربوية. وتشير الإحصائيات إلى وجود فجواتٍ كبيرة بين الطلاب في المدارس الثانوية؛ من حيث جودة التعليم، والإمكانات المتاحة، واندماج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام التعليمي (عبد الجليل، 2011، ص ص. 109-110).

وفقًا لتقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023، ص ص. 25-28) فإن نسبة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة الملتحقين بالتعليم الثانوي في مصر لا تتجاوز (2%) من إجمالي طلاب المرحلة الثانوية، وهي نسبة منخفضة

تعكس محدودية تطبيق ممارسات التعليم الجامع. بالإضافة إلى ذلك، يواجه الطلاب من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الأقل حظًا صعوباتٍ كثيرة في الحصول على تعليم عالي الجودة، حيث أظهرت دراسة صادرة عن المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (2022، ص ص. 38-40) أن حوالي (40%) من الطلاب في المدارس الثانوية يفتقرون إلى الدعم اللازم لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية .

بناءً على ما سبق، تبرز الحاجة إلى دراسة دور التعليم الجامع في تحقيق المساواة بين الطلاب في المدارس الثانوية المصرية، وتحليل التحديات، والفرص المتعلقة بتطبيق هذا النهج لضمان بيئة تعليمية عادلة وشاملة، وتتمثل أسئلة البحث، فيما يلي:

1. ما التعليم الجامع، وفقًا للأدبيات التربوية الحديثة؟
2. ما دور التشريعات، والسياسات التعليمية المصرية في دعم تطبيق التعليم الجامع؟
3. ما التحديات التي تعوق تطبيق التعليم الجامع في المدارس الثانوية المصرية؟
4. ما الآليات المقترحة لتجاوز معوقات التعليم الجامع في المدارس الثانوية المصرية؟

3.1 أهداف البحث

هدف البحث الحالي إلى:

1. التعرف على مفهوم التعليم الجامع في الأدبيات التربوية الحديثة.
2. تحليل دور التشريعات والسياسات التعليمية المصرية في دعم تطبيق التعليم الجامع.
3. الكشف عن التحديات التي تعوق تطبيق التعليم الجامع في المدارس الثانوية المصرية.

4. اقتراح الآليات المناسبة لتجاوز معوقات تطبيق التعليم الجامع في المدارس الثانوية المصرية.

4.1 أهمية البحث

انقسمت أهمية البحث إلى:

1.4.1 الأهمية النظرية

توسيع المعرفة الأكاديمية، وإثراء الأدبيات التربوية المتعلقة بالتعليم الجامع في السياق المصري، خاصةً فيما يتعلق بكيفية تحقيق المساواة بين الطلاب في المدارس الثانوية. وكذلك فهم العلاقة بين التشريعات، السياسات التعليمية للتعليم الجامع.

فالتوجه نحو تطوير النظرية التربوية الخاصة بالتعليم الجامع عبر استكشاف دور السياسات التعليمية، والتحديات المرتبطة بها في السياقات المختلف؛ مما يفتح مجالاً لدراسات أعمق بشأن تطبيقات التعليم الجامع في الدول النامية.

2.4.1 الأهمية التطبيقية

يساعد البحث في تحسين، وتوجيه السياسات التعليمية المستقبلية المتعلقة بالتعليم الجامع في المدارس الثانوية المصرية؛ فضلاً عن اقتراح آليات قابلة للتنفيذ لتجاوز التحديات المرتبطة بالتعليم الجامع؛ مما يساهم في تحسين البيئة التعليمية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ويعزز من تحقيق المساواة في التعليم، وتطوير البرامج التدريبية للمسؤولين، والمعلمين؛ مما يساعد في زيادة جاهزية المدارس لتطبيق التعليم الجامع بشكلٍ فاعل.

5.1 منهج البحث

استُخدم منهج الدراسة التحليلية؛ إذ إنه الأنسب لهذا البحث، حيث يعتمد على تحليل الأدبيات، والمفاهيم الحالية المتعلقة بالتعليم الجامع، وتأثيره في المساواة بين الطلاب في المدارس الثانوية، وتحليل القوانين، والتشريعات: المحلية، الدولية

التي تدعم التعليم الجامع، بالإضافة إلى استعراض حالات تطبيقية في العالم؛ مما يتيح فحص العوامل المؤثرة على فاعلية التعليم الجامع، وتحديد التحديات، والمعوقات التي قد تواجه تطبيقه في البيئة المصرية.

6.1 أداة البحث

أداة تحليل الوثائق هي منهجية بحثية تُستخدم لتحليل وفحص النصوص والمستندات المختلفة بشكل منهجي ومنظم بهدف استخراج المعلومات والأنماط ذات الصلة بموضوع البحث. تُعد هذه الأداة شائعة في الأبحاث الكيفية، ويمكن استخدامها لفهم النصوص المكتوبة، مثل السياسات، القوانين، اللوائح، التقارير الرسمية، الكتب، المقالات، والتشريعات التعليمية، والتقارير الحكومية، والإحصائيات بشأن مخرجات التعليم الجامع.

8.1 حدود البحث

اقتصرت البحث على الحدود الزمنية على دراسة وثائقية عن اللوائح والقوانين ذات الصلة بنظام التعليم الجامع في المدارس الثانوية المصرية خلال الفترة ما بين: (سبتمبر 2020: يوليو 2023)، وذلك لتمكين الدراسة من تحليل التحديات الحديثة، والمتغيرات التي نشأت نتيجة للأزمات الاجتماعية، والصحية (كجائحة كورونا).

وتناول البحث الحدود الموضوعية مبادئ التعليم الجامع، وعلاقتها بأبعاد المساواة بين الطلاب في المدارس الثانوية.

2. الإطار النظري للبحث

1.2 الإطار النظري للتعليم الجامع

1.1.2 مفهوم التعليم الجامع

يمثل التعليم الجامع أحد الركائز الأساسية لتحقيق المساواة والشمولية في النظم التعليمية الحديثة، حيث يسعى إلى ضمان توفير فرص تعليمية متكافئة لكل

طالب، بغض النظر عن قدراته أو خلفياته الاجتماعية والثقافية أو احتياجاته الخاصة. ينبع هذا المفهوم من القناعة بأن التعليم حق أساسي يجب أن يتمتع به الجميع، وهو أداة فعّالة في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، 2016، ص. 111).

فالتعليم الجامع هو نهج تربوي يستهدف ضمان توفير بيئة تعليمية تشمل جميع الطلاب بغض النظر عن اختلافاتهم، سواء: كانت جسدية، وعقلية، وثقافية، واجتماعية، أو اقتصادية. ويرتكز هذا المفهوم على إدماج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلاب المحرومين في الصفوف العادية، مع توفير الدعم اللازم لتلبية حاجاتهم (النواوي، وشاهين، 2009، ص. 341).

2.1.2 مبادئ التعليم الجامع

لا يقتصر التعليم الجامع على إدماج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة فحسب، بل يتعدى ذلك ليشمل التعامل مع التنوع بكافة أشكاله؛ مثل: الفروقات الجندرية، الثقافية، والاقتصادية. يقوم هذا النهج على تصميم بيئة تعليمية مرنة، قادرة على استيعاب جميع الطلاب من خلال تعديل المناهج، وتطوير استراتيجيات تعليمية مبتكرة، وتوفير الدعم اللازم لضمان نجاح العملية التعليمية لكل فرد، وقد حدد (Kauts, 2021, P. 259) مبادئ التعليم الجامع، نستعرضها كالتالي:

1. التكافؤ في الفرص: يتيح التعليم الجامع لكل طالب فرصة التعليم بدون تمييز.

2. التنوع كقيمة مضافة: يُنظر إلى التنوع داخل الصفوف على أنه مصدر قوة يُعزز من التجارب التعليمية.

3. التعاون بين الطلاب: يشجع التعليم الجامع العمل الجماعي وبناء علاقات إيجابية بين الطلاب.

4. توفير بيئة داعمة: يتم تخصيص الموارد وتكييف المناهج بما يناسب احتياجات جميع الطلاب.

3.1.2 الفرق بين التعليم الجامع والتعليم التقليدي

وقد أشار موس Moos (2013, P. 221) إلى الفرق بين التعليم الجامع والتعليم التقليدي، كما يلي:

الجدول 1: (الفرق بين التعليم الجامع والتعليم التقليدي)

التعليم الجامع	التعليم التقليدي
يركز على إدماج جميع الطلاب بغض النظر عن الفروقات الفردية.	يعتمد غالبًا على تصنيف الطلاب وفق قدراتهم، أو حاجاتهم.
يكيف المناهج وطرق التدريس لتلبية حاجات الطلاب المختلفة.	يطبق مناهج موحدة قد لا تلبي حاجات جميع الطلاب.
يشجع على بيئة تعاونية، وتعليمية شاملة.	يعتمد بشكل أساسي على المنافسة الفردية بين الطلاب.
يسعى لتوفير فرص متساوية للجميع.	قد يكون هناك فجوة في تكافؤ الفرص بين الطلاب.

2.2 الإطار النظري للمساواة في التعليم

1.2.2 مفهوم المساواة في التعليم

تُعد المساواة في التعليم أحد المبادئ الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة في المجتمعات. فهي تعكس التزام الأنظمة التعليمية بضمان توفير فرص تعليمية متساوية لجميع الأفراد، بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو الوضع الاقتصادي، أو الاحتياجات الخاصة. وتُعتبر المساواة في التعليم أداة فاعلة لتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الحراك الاجتماعي، وتحقيق

تكافؤ الفرص، وتضمن المساواة في التعليم أن جميع الطلاب يتمتعون بفرص متساوية للوصول إلى التعليم، واستفادتهم من الموارد المتاحة بغض النظر عن خلفياتهم (الزيداني، 2024، ص. 59).

2.2.2 أنواع المساواة في التعليم، وأبعادها

فلا تقتصر المساواة في التعليم على توفير فرص الوصول إلى التعليم فقط، بل تشمل جودة التعليم المُقدم، وتطوير بيئات تعليمية شاملة تلبي حاجات جميع الطلاب. وفي السياق المصري، تعد المساواة في التعليم جزءًا من الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الرابع الذي يركز على ضمان تعليم شامل وعادل للجميع، وتناول الضلاعين (2020، ص. 67) أنواعها، كما يلي:

1. المساواة الرسمية: تعني توفير نفس الموارد والفرص لجميع الطلاب.
2. المساواة الواقعية: تركز على التكيف مع احتياجات الطلاب المختلفين لتحقيق تكافؤ فعلي.

كما تضمن المساواة في التعليم أن جميع الطلاب يتمتعون بفرص متساوية للوصول إلى التعليم، واستفادتهم من الموارد المتاحة بغض النظر عن خلفياتهم، وحددت منظمة اليونسكو (2019، ص. 28-29) أبعاد المساواة في التعليم كالتالي:

1. البعد الاقتصادي: معالجة الفجوات بين الطلاب من خلفيات اقتصادية مختلفة.
2. البعد الاجتماعي، والثقافي: توفير بيئة تعليمية تحترم التنوع الثقافي والاجتماعي.

3. البعد الجندري: ضمان المساواة بين الجنسين في فرص التعليم.

3.2.2 دور السياسات التعليمية في تحقيق المساواة في التعليم

وحدد جيل وآخرون (Gale et al, 2017, P. 155) دور السياسات التعليمية في تحقيق المساواة كالتالي:

1. تشريع القوانين الداعمة: كقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يعزز حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم.
2. تخصيص الموارد: تخصيص موارد لدعم التعليم الجامع وضمان تلبية احتياجات الطلاب.
3. إعداد معلمين متخصصين: تدريب المعلمين على التعامل مع التنوع في الصفوف.
4. تقييم الأداء: متابعة السياسات التعليمية من خلال تقييمات دورية لضمان تحقيق أهداف المساواة.

4.2.2 التحديات التي تواجه تحقيق المساواة في التعليم الثانوي

برغم التقدم المحرز في تعزيز المساواة في التعليم، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وضعف البنى التحتية في المدارس المصرية. لذا، يُعد تحقيق المساواة في التعليم هدفًا أساسيًا لتعزيز الاندماج الاجتماعي والتنمية البشرية، وضمان مستقبل أكثر استدامة وعدلاً. وحدد **word** (2022, P. 49) تلك التحديات، فيما يأتي:

1. نقص التمويل: عدم توفير الموارد المالية الكافية لدعم برامج التعليم الجامع.
2. عدم تأهيل المعلمين: قلة التدريب على التعامل مع التنوع الطلابي.
3. مقاومة التغيير الثقافي: التحيزات الاجتماعية تجاه الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة أو المحرومين.
4. البنى التحتية: نقص التجهيزات المادية والتكنولوجية الملائمة لدعم التعليم الجامع.
5. تحديات السياسات: ضعف تنفيذ القوانين أو غياب المتابعة الدقيقة للسياسات التعليمية.

3. الإطار التحليلي للبحث

1.3 تطبيق التعليم الجامع في المدارس الثانوية

يُعد التعليم الجامع أحد المفاهيم الحديثة التي تستهدف تعزيز مبدأ المساواة والعدالة في البيئة التعليمية، حيث يسعى إلى دمج جميع الطلاب، بغض النظر عن اختلافاتهم الجسدية أو العقلية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، في نظام تعليمي واحد يتيح لهم فرصًا متساوية للتعلم والنمو. يكتسب التعليم الجامع أهمية خاصة كأداة لتحقيق المساواة بين الطلاب، إذ يعكس التزام الدولة بضمان حقوق التعليم للجميع وفقًا للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية.

1.1.3 نماذج تطبيق التعليم الجامع في المدارس الثانوية

هناك عديد من النماذج العالمية الناجحة في تطبيق التعليم الجامع في المدارس الثانوية، مع التركيز على أبرز ممارساتها، وعوامل نجاحها، ونستعرضها على النحو التالي:

1.1.1.3 النموذج الفنلندي

تعتبر فنلندا إحدى الدول الرائدة في تطبيق التعليم الجامع. تسعى مدارسها إلى تقديم تعليم عالي الجودة للطلاب كافة، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية، أو حاجاتهم الخاصة، وقد عيّنت فنلندا بعدة ممارسات حددها مهيلوفيتش Mihajlovic (2023, P. 56)، كالتالي:

- تخصيص معلمين مساعدين لدعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تطبيق خطط تعليمية فردية لكل طالب يحتاج إلى دعم إضافي.
- تعزيز العمل الجماعي بين المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين وأولياء الأمور.
- التركيز على تدريب المعلمين وإكسابهم مهارات التعامل مع الفروق الفردية.
- توفير موارد مادية وتقنية كافية.

- تبني فلسفة تؤمن بأن كل طالب قادر على التعلم.

2.1.1.3 النموذج الكندي (إقليم أونتاريو)

يُعد إقليم أونتاريو في كندا مثالاً مميّزاً للتعليم الجامع في المدارس الثانوية، حيث

يتبنى نهجاً تشاركياً بين المعلمين والطلاب وأولياء الأمور، وأشار ريزر **Rieser** (P. 2012, 130) إلى أهم ما يميز هذا النموذج:

- تصميم مناهج مرنة تستوعب احتياجات جميع الطلاب.
- توفير خدمات دعم مثل التوجيه والإرشاد النفسي داخل المدارس.
- تنظيم أنشطة لا صفّية تعزز دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم.
- اتباع سياسات حكومية تدعم التعليم الجامع.
- استثمار الموارد في تطوير البنية التحتية للمدارس لتكون ملائمة للجميع.
- برامج تدريب مكثفة للمعلمين والإداريين.

3.1.1.3 النموذج الأسترالي

اعتمد التعليم الجامع في استراليا كسياسة وطنية، حيث تلتزم المدارس الثانوية

بدمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في بيئة تعليمية موحدة، وتناول جراهام

Graham (2020, P. 53) الخصائص التي يتسم بها هذا النظام، كما يلي:

- استخدام التكنولوجيا المساعدة لدعم تعلم الطلاب.
- توفير غرف موارد مجهزة تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم بشكل فردي.
- إشراك الطلاب في الأنشطة الرياضية والفنية لتعزيز التفاعل الاجتماعي.
- تطبيق تشريعات داعمة للتعليم الجامع.
- التعاون مع منظمات المجتمع المدني لتقديم خدمات إضافية.
- تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية المساواة والشمول.

4.1.1.3 النموذج السنغافوري

ركزت سنغافورة على تعزيز التعليم الجامع كجزء من خطتها لتطوير نظامها التعليمي، مع التركيز على إعداد الطلاب لسوق العمل والمجتمع، ويوضح ويستوود **Westwood** (2020, Pp. 186-189) هذا النظام على النحو التالي:

- تطوير برامج تدريب مخصصة للمعلمين للتعامل مع التنوع داخل الصفوف.
- دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة المهنية والتقنية.
- تعزيز الشراكات بين المدارس وأولياء الأمور لتقديم بيئة تعليمية شاملة.
- التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني.
- التركيز على بناء المهارات الحياتية لدى الطلاب.
- تقديم حوافز مالية للمدارس التي تحقق معايير التعليم الجامع.

5.1.1.4 النموذج الإيطالي

تُعرف إيطاليا بأنها من الدول التي اعتمدت التعليم الجامع منذ السبعينيات، وألغت المدارس الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، ودمجهم في المدارس العامة، وتناول داليسيو **D' Alessio** (2012, Pp. 55-56) أبرز الممارسات التي تميز النموذج الإيطالي:

- تخصيص معلمين متخصصين لدعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توفير برامج تعليمية فردية تناسب قدرات كل طالب.
- تنظيم فعاليات لزيادة وعي الطلاب بأهمية الشمولية.
- التزام الحكومات المحلية بتوفير التمويل اللازم.
- الاعتماد على فرق عمل متكاملة تشمل أخصائيين اجتماعيين ونفسيين.
- إنشاء مراكز دعم داخل المدارس.

يتبين مما سبق، أن التعليم الجامع ليس فقط أداة لتحقيق المساواة، بل هو نهج يعزز التماسك الاجتماعي ويطور مهارات الطلاب ليصبحوا أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم، ويتوجب مراعاة عدة عوامل، نستعرضها كالتالي:

- الالتزام الحكومي بوضع سياساتٍ، وتشريعاتٍ تضمن تطبيق التعليم الجامع بفاعلية.

- تدريب المعلمين، وبناء قدراتهم على التعامل مع التنوع في الفصول الدراسية.
- تطبيق نظام الشراكة المجتمعية؛ لتعزيز التعاون بين كل من: المدارس، وأولياء الأمور، والمنظمات الداعمة.

- توفير الموارد؛ مثل: تقديم بني تحتية، وموارد مادية وتقنية مناسبة لدعم التعليم الجامع.

2.3 تحديات تطبيق التعليم الجامع في المدارس الثانوية المصرية

تواجه عملية تطبيق التعليم الجامع في المدارس الثانوية المصرية العديد من التحديات التي تعوق تحقيق أهدافه بشكلٍ فعال. نستعرضها كالتالي:

1.2.3 التحليل الوثائقي للقوانين واللوائح المصرية المتعلقة بالتعليم الجامع

1.1.2.3 القوانين واللوائح التي تدعم التعليم الجامع

1.1.1.2.3 الدستور المصري لعام 2014 (ص ص. 21-58)

تنص المادة (19): تضمن الدولة الحق في التعليم لجميع المواطنين، وتلزمها بتوفير تعليم مجاني عالي الجودة دون تمييز، وعُنت المادة (53): تجرم جميع أشكال التمييز، وتكفل تحقيق المساواة بين المواطنين.

يتضح مما سبق عرضه، أن هذه النصوص تحقق التوافق مع التعليم الجامع، وتدعمه؛ من خلال التأكيد على المساواة وعدم التمييز، مما يتيح دمج جميع الطلاب، بمن فيهم ذوو الإعاقة، في النظام التعليمي.

2.1.1.2.3 قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018 (ص 38-15)

تنص المادة (12): تلتزم الدولة بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مستويات التعليم، وتوفير التسهيلات اللازمة لهم، وعنيت المادة (30): التأكيد على أهمية توفير بيئة تعليمية ملائمة تراعي احتياجات ذوي الإعاقة. من الملاحظ، عناية القانون بدعم التعليم الجامع بشكل مباشر؛ من خلال إلزام المؤسسات التعليمية بتوفير التسهيلات، والبنى التحتية اللازمة لدمج الطلاب ذوي الإعاقة.

3.1.1.2.3 القانون رقم 82 لسنة 2006 بشأن الطفل (ص ص. 89-112)

تنص المادة (54): تكفل الدولة الحق في التعليم لجميع الأطفال دون تمييز، كما تنص المادة (71): تُلزم المدارس بتقديم الدعم اللازم للأطفال ذوي الإعاقة. يتبين أن القانون يشدد على أهمية المساواة في التعليم للأطفال ذوي الإعاقة؛ مما يدعم فلسفة التعليم الجامع.

4.1.1.2.3 الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2030 (ص ص. 30-38)

تستهدف هذه الاستراتيجية تحقيق تعليم شامل، ومُنصف للجميع، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، كما تدعم التعليم الجامع؛ من خلال التركيز على الشمولية، وعدم التمييز، وتطوير البنى التحتية، وبرامج تدريب المعلمين.

2.1.2.3 القوانين واللوائح التي قد تتعارض مع التعليم الجامع

1.2.1.2.3 قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 (وتعديلاته) (ص. 78)

تنص المادة (8): تنظم التعليم في المدارس العامة والخاصة، لكنها لا تتناول بشكل مباشر دمج الطلاب ذوي الإعاقة.

يتبين افتقار القانون لنصوص صريحة تُلزم المدارس العادية بدمج الطلاب ذوي الإعاقة قد يخلق فجوة في تطبيق التعليم الجامع.

2.2.1.2.3 لوائح المدارس الخاصة والدولية

تركز هذه اللوائح على توفير التعليم وفقاً لمعايير أكاديمية محددة، مع وجود استثناءات لدمج الطلاب ذوي الإعاقة؛ فضلاً عن غياب إلزام واضح للمدارس الخاصة والدولية بتوفير التعليم الجامع قد يؤدي إلى استبعاد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، 2022، ص. 458).

3.2.1.2.3 القرارات الوزارية المتعلقة بالتقويم والامتحانات

لا تأخذ بعض القرارات في الاعتبار التعديلات اللازمة لتلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة، وعدم مرونة نظم التقويم، والامتحانات قد يشكل عقبة أمام دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة (وزارة التربية والتعليم المصرية، 2024، ص. 96).

3.1.2.3 التوصيات لمعالجة التعارض بين القوانين واللوائح

1.3.1.2.3 تعديل القوانين القائمة

إدراج نصوص صريحة في قانون التعليم رقم (139) لسنة 1981 تلزم المدارس بتطبيق التعليم الجامع.

2.3.1.2.3 تطوير اللوائح التنفيذية

تعديل لوائح المدارس الخاصة والدولية لتشمل معايير تلزمها بتوفير بيئة تعليمية شاملة.

3.3.1.2.3 تحديث نظم التقويم

تطوير نظم التقويم والامتحانات لتكون مرنة وقادرة على تلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة.

4.3.1.2.3 تعزيز الرقابة والتطبيق

إنشاء آليات رقابية لضمان التزام المؤسسات التعليمية بتطبيق قوانين التعليم الجامع.

2.2.3 التحليل النظري للقوانين، وتحديد أنواع التحديات تعوق تطبيق التعليم

الجامع في المدارس الثانوية المصرية

1.2.2.3 التحديات الإدارية

- غياب السياسات الواضحة، ونقص التشريعات أو السياسات الوطنية التي تدعم التعليم الجامع بشكل منهجي وشامل.
- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية؛ فضلاً عن غياب التعاون الفاعل بين وزارة التربية والتعليم، والجهات الداعمة، وأولياء الأمور.
- نقص آليات الرقابة، والتقييم المستدامة، وضعف في متابعة أداء المدارس ومدى تطبيقها لمعايير التعليم الجامع.

2.2.2.3 التحديات البشرية

- نقص تدريب المعلمين، وقلة البرامج التدريبية المتخصصة التي تؤهل المعلمين للتعامل مع التنوع الطلابي واحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة.
- ارتفاع كثافة الفصول؛ مما يجعل من الصعب على المعلمين التركيز على تلبية حاجات الطلاب كافة.
- مقاومة التغيير، وعدم تقبل بعض المعلمين وأولياء الأمور لفكرة التعليم الجامع بسبب قلة الوعي أو الخوف من تأثيره السلبي على جودة التعليم.

3.2.2.3 التحديات المالية

- نقص الموارد المالية، ومحدودية الميزانية المخصصة لتطوير البنية التحتية أو شراء الأدوات المساعدة اللازمة للتعليم الجامع.
- قلة الاستثمار في التكنولوجيا المساعدة، وضعف توفير الأجهزة والبرمجيات التي تسهل تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- غياب الحوافز، والمكافآت للمعلمين والإداريين لتشجيعهم على تبني التعليم الجامع.

4.2.2.3 التحديات الثقافية، والمجتمعية

- ضعف الوعي المجتمعي، وانتشار نظرة سلبية تجاه الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وضعف تقبلهم داخل المجتمع المدرسي.
- التأثيرات الثقافية التقليدية، والمعتقدات الراسخة التي تفضل فصل الطلاب ذوي الإعاقة عن بقية الطلاب بدلاً من دمجهم.
- تفاوت الدعم الأسري، وقلة انخراط بعض الأسر في دعم العملية التعليمية لأبنائهم بسبب نقص الوعي أو الإمكانيات.

5.2.2.3 التحديات المرتبطة بالبنية التحتية

- عدم ملائمة المدارس، وقلة المدارس المجهزة لتلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة، مثل الممرات الخاصة أو المصاعد أو دورات المياه الملائمة.
- ضعف توفير الوسائل التعليمية، ونقص الأدوات التعليمية والتكنولوجية التي تساعد على تحقيق التعليم الجامع.

6.2.2.3 التحديات المرتبطة بالمناهج الدراسية

- عدم مرونة المناهج، واعتماد المناهج الحالية على أساليب تقليدية لا تراعي التنوع في القدرات والاحتياجات.
- غياب خطط تعليمية فردية، وعدم تصميم برامج دراسية خاصة تلائم احتياجات كل طالب على حدة.

7.2.2.3 التحديات النفسية

- التمييز والتمييز، وتعرض الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للتنمر أو العزلة داخل البيئة المدرسية.
- ضعف الثقة بالنفس، وشعور الطلاب بعدم التقدير أو الانتماء بسبب عدم وجود دعم كافٍ.

8.2.2.3 سبل التغلب على هذه التحديات

- تطوير السياسات، ووضع تشريعات واضحة تدعم التعليم الجامع، وتخصص ميزانيات مستدامة.
- تدريب المعلمين، وتوفير برامج تدريبية مستمرة في مجال التعليم الجامع وإدارة التنوع.
- تحسين البنى التحتية، وتجهيز المدارس بوسائل تتيح دمج جميع الطلاب.
- زيادة الوعي، وتنظيم حملات توعية مجتمعية لتغيير المفاهيم السلبية عن التعليم الجامع.
- تصميم مناهج مرنة، وتطويرها؛ لكي تتناسب جميع الفئات، وتوفر خططاً تعليمية فردية.
- التعاون المجتمعي، وتعزيز الشراكة بين المدارس وأولياء الأمور ومنظمات المجتمع المدني.
- يُلاحظ مما سبق، تجاوز هذه التحديات يتطلب التزامًا جماعيًا من مختلف الجهات المعنية لتحقيق بيئة تعليمية عادلة وشاملة تخدم جميع الطلاب.

4. تفسير نتائج تحليل المحتوى

الجدول 2: تحليل محتوى لأبعاد التعليم الجامع وأبعاد المساواة في التعليم

النسبة المئوية	الإجمالي	البعد الجندري	البعد الاجتماعي والثقافي	البعد الاقتصادي	مبدأ التعليم الجامع
33.2%	63	20	18	25	التكافؤ في الفرص
30.0%	57	15	30	12	التنوع كقيمة مضافة
28.9%	55	20	25	10	التعاون بين الطلاب
23.7%	45	10	20	15	توفير بيئة داعمة
100%	220	65	93	62	الإجمالي

يتبين من الجدول (2) أن التكافؤ في الفرص الأكثر تأثيراً على البعدين الاقتصادي، والجندري، وكذلك التنوع كقيمة مضافة له تأثير واضح في البعد الاجتماعي/الثقافي، أما عن التعاون بين الطلاب يحقق توازناً بين الأبعاد الثلاثة، وعن توفير بيئة داعمة، فهو يساهم في تعزيز البعد الاقتصادي والاجتماعي/الثقافي بشكلٍ أساسي.

5. رؤية تحليلية لدور التعليم الجامع في تحقيق المساواة

يُعد التعليم الجامع أحد أهم الأدوات لتحقيق المساواة بين الطلاب، حيث يوفر بيئة تعليمية شاملة تُراعي التنوع وتلبي احتياجات الجميع دون تمييز. وفيما يلي تحليل لأثر التعليم الجامع على الطلاب من الفئات المختلفة، والنتائج المتوقعة لتطبيقه، مع تقديم توصيات لتعزيز دوره.

1.5 تأثير التعليم الجامع على الطلاب من الفئات المختلفة

1.1.5 الطلاب ذوو الاحتياجات الخاصة

يحتاج الطلاب لتعزيز الثقة بالنفس، والشعور بالانتماء؛ من خلال التعلم جنباً إلى جنب مع أقرانهم، وتحسين المهارات الاجتماعية والتفاعل مع زملاء متنوعين؛ فضلاً عن توفير فرص متساوية للوصول إلى التعليم؛ مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن قد يواجه هؤلاء الطلاب صعوباتٍ إذا لم يتم توفير الدعم الكافي من معلمين مدربين أو بنية تحتية ملائمة.

2.1.5 الطلاب الموهوبون

قد يساعد التعليم الجامع في تحسين مهاراتهم القيادية والتعاون؛ من خلال العمل مع زملاء متنوعين، كما يتيح فرصة مشاركتهم في أنشطة تعليمية متعددة تناسب مستوى إبداعهم وابتكارهم، وفي بعض الأحيان قد يشعر الطلاب الموهوبون بالإهمال إذا ركز التعليم الجامع بشكل كبير على الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة دون مراعاة تحدياتهم.

3.1.5 الطلاب من الفئات الأقل حظاً

ولكي نضمن الحد من التمييز الاجتماعي والاقتصادي لفئات الطلاب الأقل حظاً؛ من خلال توفير بيئة تعليمية موحدة، وتعزيز فرص الوصول إلى موارد تعليمية كانت محدودة سابقاً، وبذلك يتحسن أدائهم الأكاديمي بفضل المناهج الشاملة والدعم الإضافي؛ لذا قد يتطلب دعم هؤلاء الطلاب مزيداً من الموارد التي قد تكون محدودة في بعض المدارس.

2.5 تحليل النتائج المتوقعة لتطبيق التعليم الجامع

- تحقيق المساواة بين الطلاب؛ من خلال التعليم الجامع، حيث يُساهم في تقليل الفجوة بين الطلاب من خلفيات متنوعة ويمنح الجميع فرصة متساوية لتحقيق إمكاناتهم.

- تحسين التماسك الاجتماعي، وبناء مجتمع مدرسي متنوع ومتماسك، يعزز التسامح والتفاهم بين الطلاب.

- رفع جودة التعليم، وتوفير بيئة تعليمية شاملة، يتم تحسين طرق التدريس، مما ينعكس إيجابيًا على مستوى التعليم بشكل عام.
- تعزيز التنمية المستدامة، حيث أن التعليم الجامع أحد الأدوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الرابع المتعلق بتوفير تعليم شامل وعادل.
- تحسين سمعة المؤسسات التعليمية؛ من خلال تطبيق التعليم الجامع بشكل فعال يجعل المؤسسات التعليمية أكثر جذبًا للطلاب وأسرهم؛ مما يعزز سمعتها محليًا ودوليًا.

3.5 توصيات لتعزيز دور التعليم الجامع في تحقيق المساواة

- وضع سياسات تعليمية تُلزم المدارس بتطبيق التعليم الجامع، مع توفير الدعم المالي والفني اللازم.
- إعداد برامج تدريبية متخصصة للمعلمين؛ لتطوير مهاراتهم في إدارة التنوع داخل الفصول الدراسية.
- تجهيز المدارس بالمرافق اللازمة لتلبية حاجات الطلاب ذوي الإعاقة؛ مثل: الممرات الخاصة والمعدات التكنولوجية المساعدة.
- تنظيم حملات توعية؛ لتعزيز فهم المجتمع لفوائد التعليم الجامع وأهميته في تحقيق المساواة.
- تطوير مناهج تراعي الفروق الفردية بين الطلاب وتتيح فرصًا متنوعة للتعلم.
- إنشاء وحدات داخل المدارس تقدم الدعم النفسي والاجتماعي لجميع الطلاب، بما يساهم في تعزيز بيئة تعليمية آمنة وشاملة.
- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لديها خبرات ناجحة في تطبيق التعليم الجامع لتبادل المعرفة وتطبيق أفضل الممارسات.

6. خاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول دور التعليم الجامع في تحقيق المساواة بين الطلاب في المدارس الثانوية: رؤية تحليلية، حيث تم تسليط الضوء على مفهوم التعليم الجامع، وأبعاده، وأثره في تعزيز المساواة بين الطلاب من مختلف الفئات. تناول البحث تأثير التعليم الجامع على الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلاب الموهوبين، والطلاب من الفئات الأقل حظاً، مع تحليل التحديات التي تعوق تطبيقه، وعرض التجارب الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في السياق المصري . ويتضمن ملخص نتائج البحث التأثير الإيجابي للتعليم الجامع، حيث الشعور بالمساواة والانتماء بين الطلاب، خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة والمحرومين، ويسهم في تحسين التماسك الاجتماعي وتقليل التمييز، ويشمل ما يلي من تحديات رئيسية:

- نقص الموارد والبنى التحتية المناسبة لدعم تطبيق التعليم الجامع .
- قلة الوعي المجتمعي وضعف تدريب المعلمين على إدارة التنوع داخل الفصول الدراسية.

أما عن الدروس المستفادة من التجارب العالمية الناجحة، وتتضمن ما يلي:

- أهمية التمويل الحكومي المستدام لضمان تطبيق التعليم الجامع بشكل فعال .

- دور الشراكات الدولية والمحلية في تعزيز القدرات المؤسسية لتبني هذا النموذج .

وتتضح أهم التوصيات كالتالي:

- تطوير السياسات التعليمي في إطار وطني واضح لتطبيق التعليم الجامع يشمل تخصيص الموارد، وتطوير المناهج، وتوفير التدريب اللازم للمعلمين .
- تحسين البنى التحتية، وتزويد المدارس الثانوية بالمرافق والتجهيزات التي تضمن وصول جميع الطلاب، خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى بيئة تعليمية ملائمة .

- توعية المجتمع بتنظيم حملات توعوية تستهدف الطلاب، وأولياء الأمور، والمعلمين لتوضيح أهمية التعليم الجامع ودوره في تحقيق المساواة .

- توفير الدعم النفسي والاجتماعي، وإنشاء وحدات داخل المدارس تقدم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لضمان تفاعل إيجابي بين الطلاب من مختلف الفئات .

ويمكن الاستفادة من التجارب الناجحة؛ من خلال التعاون مع الدول التي نجحت في تطبيق التعليم الجامع لتبادل الخبرات وتبني أفضل الممارسات، وتطوير أدوات قياس دورية لتقييم مدى تحقيق التعليم الجامع للمساواة بين الطلاب وفاعليته في المدارس الثانوية المصرية.

يمثل التعليم الجامع أداة استراتيجية لتحقيق العدالة والمساواة بين الطلاب في المدارس الثانوية، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر شمولاً وتماسكاً. ومع أن التحديات قائمة، فإن العمل المشترك بين صانعي القرار والمعلمين والمجتمع كفيل بتحقيق الأهداف المرجوة، مما يجعل التعليم الجامع جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التعليم في مصر.

7. قائمة المراجع:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2023). *تقرير عن التعليم الثانوي*. مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- رئاسة الجمهورية. (2014). *الدستور المصري*. جمهورية مصر العربية: جريدة الوقائع المصرية.
- رئاسة الجمهورية. (2018). *قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10*. جمهورية مصر العربية: جريدة الوقائع المصرية.
- الزبداني، احمد. (2024). *التعليم الأخلاقي: عندما يشكل التعليم الشخصية*. المملكة العربية السعودية: دار الإجازة للنشر والتوزيع.

الضلاعين، معتصم. (2020). الجندر- فجوة النوع الاجتماعي ودورها في اختلال البيئة الجامعية. الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع.

عبد الجليل، سيد. (2011). الشراكة المجتمعية بين المدارس والجمعيات الأهلية في مصر: المدارس الفنية نموذجًا. مصر: دار اليقين للنشر والتوزيع.

المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج. (2022). واقع التعليم الخاص غير الحكومي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج. الكويت: المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج.

المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج. (2016). ثقافة المدرسة. الكويت: المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج.

المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج. (2016). الدور المتغير للمعلم. الكويت: المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج.

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. (2022). ملف التعليم ما قبل الجامعي. مصر: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. (2006). قانون رقم 82. جمهورية مصر العربية: جريدة الوقائع المصرية.

منظمة اليونسكو. (2019). التقرير العالمي لرصد التعليم: التقرير عن المسائل الجنسانية بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين. فرنسا: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

النواوي، محمود، وشاهين، عوني. (2009). مبادئ التأهيل المرتكز على المجتمع: مرشد تنظيمي وعملي. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

وزارة التربية والتعليم المصرية. (2024). قرارات وزارية لنظامي التقويم والامتحانات. وزارة التربية والتعليم المصرية.

وزارة التربية والتعليم المصرية. (2018). *الاستراتيجية الوطنية 2030*. وزارة التربية والتعليم المصرية.

وزارة التربية والتعليم المصرية. (1981). *قانون التعليم رقم (139)*. وزارة التربية والتعليم المصرية.

D'Alessio, S. (2012). *Inclusive Education in Italy*. Boston : Sense Publisher.

Gale, t., Gulson, K. & Parker, S. (2017). *Policy and Inequality in Education*. Singapore : Springer.

Graham, L. (2020). *Inclusive Education for the 21st Century: Theory, Policy and Practice*. New York: Routledge.

Kauts, D. (2021). *Inclusive Education : Practices and Challenges*. New Delhi : K. K. Publications.

Mihajlovic, C. (2023). *Learning from Finland Guidelines for the Development*. Wiesbaden : Springer.

Moos, L. (2013). *Transnational Influences on Values and Practices in Nordic Educational Leadership: Is there a Nordic Model?* New York: Springer.

Rieser, R. (2012). *Implementing Inclusive Education*. United Kingdom: Commonwealth Secretariat.

Westwood, P. (2020). *Commonsense Methods for Children with Special Needs and Disabilities*. New York: Routledge.

Word, C. (2022). *Achieving Equity in Higher Education Using Empathy as a Guiding Principle*. USA: IGI Global.